المحاضرة : عيّنة من مُخرجات النّخبَة الجزائرية الواعيّة،

خطاب الدكتور لمين دباغين أمام المجلس الوطني

"الاستعمار فظاعة مطلقة" نموذجا

L'Algérie est une Nation. Elle a été une Nation et a été souveraine. Seule l'agression de 1830 lui a fait perdre sa souveraineté.

Dr. Mohammed Lamine Debaghine, Source JORF, Débats, 1947, p.44.63.

الأهداف المنشودة:

- التّعرف على عيّنة من مخرجات النّخبة الجزائرية
- تحليل النّص تحليلا سوسيوتاريخيا، ومناقشته حضوريا

- خلخلة "الكْلِيشيهات" الملحقَة بتاريخنا المعاصر
- ما أشبه اليوم بالبارحة...التاريخ يكاد يعيد نفسه.

نص الخطاب "الاستعمارفظاعة مُطلقة"[1]:

سيداتي وسادتي..

زملائي من كتلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالجزائر الذين سبقوني إلى هذا المنبر، وأثبتوا بما يغني عن المزيد من الأدلة أنّ الاستيطان والاستعمار كان بالنّسبة لوطننا « الجَريح » كارثة حقيقية من كل الجوانب ووجهات النّظر، لكن سيكون من الخطأ الجسيم أن نعتقد، مثلا، أنّ إرادة ورغبة الشّعب الجزائري في الاستقلال ناجمة فقط عن كون الاستعمار فشل بالمعنى المادّي للكلمة، لأنّ هذا سيعني مثلا أنّ الاستعمار لو نجح في تحسين مستوى معيشة المسلمين، كان سيجرّنا ربّما إلى تقبّل فقدان شخصيتنا وسيادتنا وثقافتنا بالرّضا، وهذا كلّه منافٍ للحقيقة. فحتّى لو افترضنا أنّ فرنسا حقّقت معجزات فيما تسمِّيه مستعمرتها الجزائر، وحتّى إن كانت كل الأكاذيب المتداولة حول إيجابية الاستعمار المزعومة حقيقة، وحتّى لو كان الشّعب الجزائري كما أكّدوا لنا قد انتقل من بائس تحت حكمه الذّاتي وأصبح بحكم النّار الفرنسية الشّعب الأكثر سلامة وثقافة ورقياً.

---

[1] لخص من خلاله إرادة الشعب الجزائري في الاستقلال ، حيث ألقاه بصفته نائبا عن قسنطينة باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية 1947، ويمكنك الإطلاع على النّص باللغة الفرنسية من على الموقع التالي: https://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=401:discours-du-dr-mohamed-lamine-debaghine-devant-le-parlement-francais&catid=14&lang=fr&Itemid=104

وزير الداخلية مقاطعا: لا تبالغوا..

لمين دباغين: أنا هنا لأقول الحقيقة وسأواصل، وكلماتي لا تتجاوز أفكاري، وأعيد ما كنت أقوله.

مسيو هيتان دوغريس مقاطعا: في كلّ مرّة تقومون بمحاكمة فرنسا، وهذا لا نقبله باسم الدّم المشترك من أجل الحرية والعدالة.

الدكتور دباغين: لن تُسكتني تدخلاتكم، ما قلته كنت قد قلته أمام قاضي التّحقيق سنة 1943 وسأقوله مرّة أخرى. لا تنسوا سيداتي وسادتي أنّ الجزائر أمة، كانت أمة وكانت سيّدة.. وفقط اعتداء 1830 أفقدها سيادتها، وهذا ما نحاول دائما تناسيه. وعلى سبيل المثال، تكرّر التّأكيد من طرف الحكومة أو أعضاء هذه الجمعية أنّ الجزائر هي مرّة جزء لا يتجزّأ من فرنسا، ومرّة ثلاث مقاطعات فرنسية، وأخرى كما جاء في القول: جماعة محليّة تابعة للجمهورية الفرنسية، وكلّها تأكيدات من جانب واحد، لا ترتكز على أيّ أساس. إضافة إلى هذا، فإنّ المعاهدات المبرمَة بين الدولة الجزائرية وأمم مثل إنجلترا والولايات المتّحدة وفرنسا نفسها، تثبت أنّ الجزائر تعدّ أمّة سيّدة. وأكثر من هذا، فإنّ فرنسا لم تتبادل فقط التّمثيليات والوسائل الدّبلوماسية مع الجزائر .وهو ما لا يدع مجالا للشّك في اعترافها بسيادة الجزائر في هذه الفترة .ولكن أكثر من ذلك، وهذا أمر غير معروف بما فيه الكفاية، كان هناك تحالف حقيقي بين فرنسا والجزائر في القرن السّادس عشر، والحلف لا يمكن أن يبرم إلاّ بين دولتين سيدتين.

من جهة أخرى، كانت فرنسا نفسها تعتبر الجزائر دولة سيّدة، إلى درجة أنّه في عام 1793 خلال الحرب التي كانت تخوضها فرنسا ضدّ أوروبا كلّها وأيضا خلال الثّورة وخلال فترة الكُونسيلا، حيث أقرّت فرنسا أنّ الجزائر فقط كدولة سيّدة يمكنها أن تزوّدها بالقمح وبالخيول والقَنّب لحبال أسطولها، وأبعد من ذلك، أعارتها الدولة الجزائرية دون فوائد أموالا، وهذا حدث عام 1797 والمبالغ المالية التي اقرضتها الدولة الجزائرية بلغت ملايين الفرنكات الذّهبية، وكلّ هذه الاعتبارات التي أعلنت عنها لا تدع أيّ مجال للشّك حول اعتراف فرنسا بالسّيادة الجزائرية.

ومنذ ذلك الوقت، حقيقة، كان هناك 1830 والشّعب الجزائري كافح وناضل أكثر من مليوني من أبنائه سقطوا ما بين 1830 إلى 1857 خلال حرب الاستقلال. وإذا كان قانون العدد والعدّة، ومصير الحرب لم يكن لصالح الجزائريين، هل هذا يثبت بالصّدفة، مثلا، أنّ الجزائر فقدت حقّها في الاستقلال؟ ، وهل هذا يثبت بالخصوص أنّ لفرنسا الحقّ في أن تقول إنّ الجزائر فرنسا؟، وعلى أيّ حقّ وقانون نرتكز للقول بأنّ الجزائر فرنسية؟ ،هل هو حقّ الأقوى؟، هل هو قانون الاحتلال؟ تشيكوسلوفاكيا وبولونيا، مثلا، احتلتهما جيوش هتلر، هل اعتبرتموهما سيداتي سادتي ألمانيتين خلال سنوات الحرب المرعبة؟.

في مثل هذه الاعتبارات، لا يمكن أن تكون تأويلات مختلفة لفعل واحد.. تشيكوسلوفاكيا فقدت سيادتها بفعل اعتداء إمبريالي، لكن حافظت على حقّها في الاستقلال، وهي الآن حرّة من جديد. الأمر نفسه بالنّسبة إلى الجزائر: رغم كفاحها

البُطولي، فقد فقدت سيادتها في الحرب الّتي كانت بالنّسبة لها كارثيّة، ولا يمكن أن نقبل أن يكون هذا حدّا لسيادتها، إنّها ستستعيد حريتها، وتصبح كما كانت هي ذاتها، ونحن مقتنعون أنّه لا يوجد في العالم مثال لم ينته بالعودة إلى الأصل. الجزائر .هذا رأينا ورأي المؤرّخين الكبار الذين انكبّوا على دراسة حالتها .لم تكن أبدا فرنسية، وكلّ شيء يثبت هذا: التّاريخ مثل الجغرافيا، قرن من الاعتداء والهجوم لم يفقدها شخصيتها ولا إرادتها وعزمها القوي في العودة إلى ذاتها، وهذا هو السّبب اليوم والبارحة بالنّسبة إلينا نحن الجزائريين الذي يجعلنا نرفض أيّ حل مهما كان، لا يتضمّن قبل كلّ شيء احترام الشّخصية الجزائرية، وتطوير ثقافتنا العربيّة، وبالخصوص ضمانا مطلقا بالعودة إلى سيادتنا الوطنية.

من هذه الزّاوية، فإنّ المشكل الجزائري لا يحتمل سوى حل مبني على حق وعدالة وديمقراطية. وأستعمل كلمات حقّ، عدالة، ديمقراطية، وأنا متأكّد من أنّ هذه المفردات ليست لها بالضّبط المعاني نفسها عندما ينطقها محتاج إلى الحقّ والدّيمقراطية، أو بالعكس عندما يلفظها الذين يستعملونها كغطاء وذريعة لأفكار أخرى غير معلنة.

هل نريد، مثلا، حل المشكلة الجزائرية دون الحقّ؟، رغم كلّ ذلك، فإنّ ما سأقوله يبدو لي طبيعياً جدًّا، وأنا متأكّد أنّ كلماتي سَتَهُزُّ جزءا من أفراد هذه الجمعية.

في 1830 حدث اعتداء إمبريالي بهدف النَّهب والاحتلال، وقصّة قمح بُوشناق وبَكرِي تثبت بما فيه الكفاية أنّ الأقوى ارتمى على الأضعف، ونتج عن ذلك الأمر الواقع

الذي ندرسه اليوم.

الحل من زاوية حقّ النّاس ومن وجهة نظر القانون الصّرف والقانون الدّولي لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير جلاء الجيوش الفرنسية عن الجزائر، وإعادة الأراضي المصادَرة لمالكيها الأصليين، وإعادة المدارس والثّقافة العربيّة وإعادة المساجد للدّين الإسلامي. هل نريد حلاّ يرتكز على العدالة؟. المشكل الجزائري كان في الأوّل حرباً ثمّ كفاحاً، واليوم يأخذ شكل محاكمة بين الجزائر وفرنسا، وفي هذه المحاكمة، يحتكر الفرنسيون لأنفسهم حقّ أن يكونوا القاضي والحَكَم، رغم أنّه من البديهي أنّه في العدالة والمحاكمة الجيّدة لا يمكن أن نكون حكما وطرفا في الوقت نفسه، ما يقتضي ويجعل من الضّروري . سيداتي وسادتي . أن نرفع الخلاف أمام القُضاة، لا يكونون جزائريين ولا فرنسيين. هنا أيضًا الحل واضح، الشّعب الجزائري ضحى بما فيه الكفاية خلال الحربين الكونيتين الأخيرتين، وله الحقّ في أن يطالب لنفسه بإقرار وتطبيق هذه الدّيمقراطية الّتي ساهم في بنائها في العالم. فلنعط الشّعب الجزائري الكلمة، ولنسمح بانتخاب جمعية تأسيسية بالاقتراع العام كما سمح بهذا للهند من طرف الإنجليز، وسنرى رأي الشّعب الجزائري في النّظام الذي يريد أن يعيش فيه ويسيّر به أموره، وكذا طبيعة العلاقات التي يريد أن تكون له مع فرنسا ومع الآخرين. وإذا عبر الشّعب عن إرادته في الاستقلال، فيجب أن نقرّ له بذلك إن كنّا ديمقراطيين. كل هذه الحلول التي عرضناها واضحة وبسيطة. ورغم ذلك، فإنّه من السّهولة

بمكان التّوقع أن لا واحد منها سيؤخذ بعين الاعتبار، لأنّها فقط حلول حقّ عدالة وديمقراطيّة. ولأنّها حلول حقّ وعدالة، لا نريد سماعهم أو الحديث معهم ما دامت العقليّة الكولونياليّة الضَّيقة والرّجعية واللاّعادِلَة ما زالت حية، رغم أن ما نطلبه ليس هدية أو استجداء بل هو حقّ، إنّه حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها، وهو الذي نطالب به نحن الجزائريون. وهذا الحقّ نحن واعون أنّنا دفعنا ثمنه باهظا بتضحياتنا خلال الحربين العالميتين، اللّتين ساهمنا فيهما لحماية شعوب من العبودية وهي اليوم حرّة، ولِمَ لم تكن حرّة قبل1940. إذا كان طلب الاعتراف مقابل الخدمة المقدّمة بدا لكم باهظا أو مبالغا فيه، فعلى الأقل احترموا المعاهدات والمواثيق المتعلّقة بالعلاقات الفرنسية الجزائرية، وبالخصوص المعاهدة الممضاة منذ 1830.

وأستذكر هنا فقط إتفاقية 5 جويلية 1830 الّتي تعهّد فيها الماريشال دي بورمون الذي كان ربّما فقط جنرالا، تعهّد كتابيا بشرف فرنسا على احترام حريات السّكان، دينهم، ملكيتهم، تجارتهم وصناعتهم. وفور دخول الجيوش الفرنسية للجزائر، اعتبرت هذه المعاهدة حِبرا على وَرق. السّكان طُوردوا وطَردوا، هذا تاريخ.. وتمّ نفيهم جماعيا. قبائل كاملة تمّت إبادتها.. قبيلة العُوفيَّة مثلا.. وأخرى أُبيدت على آخرها في مغارات. أملاك الحَبوس حُجزَت، وأحسن الأراضي صُودِرَت، ويمكنني أن أحدّثكم مطوّلا عن هذه الأشياء، فإنّكم ستجدونها في مذكرات "سانت آرنو"، الدّين الإسلامي احتلّ من طرف موظفين غير مسلمين، وأجمل المساجد تمّ هدمها أو

حولت كاتدرائيات، أمّا فيما يخص التّجارة والصّناعة الجزائريتين، فإنّه الإفلاس الصّارخ للاقتصاد الإسلامي، والتّفقير، وجموع البروليتاريا الّتي خلّفها الاحتلال موجودة لتثبت كيف تمّ احترام هذه التّجارة والصّناعة وإلى أيّ درجة.

هناك وثيقة أخرى ذات بعد عالمي صادقت عليها فرنسا، إنّها ميثاق الأمم المتحدة، وينص هذا الميثاق في مادته الـ73 بخصوص الدّول غير المستقلة وقبلت مهمّة مقدّسة، واجب تفضيل وترقية الأهالي واحترام ثقافات الشّعوب غير المستقلَة، وضمان ترقيتهم السّياسية والاجتماعية وتطوير تعليمهم. كما تعهّدت فرنسا بمعاملتهم بعدل وإنصاف، وحمايتهم من كلّ التّجاوزات، إنّها تعهدت من بين أشياء أخرى على معاملتهم بإنصاف وحمايتهم من كل التّجاوزات، والسّماح لهم بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وأخذ طموحاتهم السّياسية بعين الاعتبار، ومساعدتهم على التّطوير التّدريجي لمؤسّساتهم السّياسية. فنلاحظ أنّ الفارق شاسع والمسافة بعيدة بين الالتزامات الدّولية والسّياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر إلى يومنا هذا.

ومن الملفت للانتباه أن يصادف يوم الإعداد للميثاق بسان فرانسيسكو قيام فرنسا باستباق الأحداث في الجزائر وتحديدها لطبيعة العلاقات المستقبلية مع الجزائر بالقمع الرّهيب ومجزرة ماي 1945 التي سقط خلالها أكثر من 45 ألف مسلم جزائري.

ربما كان هذا هو معنى تعاملي بإنصاف مع الشّعب الجزائري وحمايته من التّجاوزات.

ودون شك، فإنّه احتراما لثقافته وتطويرا لتعليمه أغلقت المدارس ومنعت اللّغة العربية لغة الجزائريين الأم، واعتبرت لغة أجنبية.

وكذلك اعتبارا لتفضيل رفاهة الجزائريين كمهمّة مقدّسة دون شكّ، تمّت فَبرَكَة اقتصاد في خدمة الاستعمار حصرا والسّكان الأوروبيين الّذين يمثلونه على حساب الأغلبيّة المطلقة للجماهير المسلِمَة، التي جبلت على وضع البروليتاريا عبيد الإقطاع الزّراعي للمعمرين.

لا أريد الحديث عن مشروع موني plan Monnet [2] الذي لا أعرفه، ولكن أعتقد أنه صُمِّم ليجعل الاقتصاد الجزائري مكمّلا للاقتصاد الفرنسي، وتمّ تقرير ذلك دون أن يطلبوا معرفة رأينا.

كما أنّه من دون شك وأخذا بعين الاعتبار طموحات الشّعب الجزائري السّياسية، تمّ الإبقاء على حظر سياسي، وإبقائه في وضعية لا قانونية، هذا الحزب الذي شئنا أم أبينا يمثل رأي أغلبيّة الجزائريين. كما أنّ جميع الممثلين القانونيين للشّعب الجزائري ممنوعون من حقّ الكلمة في وطنه. في الأخير، يجب الاعتقاد أنّه حرصا على تطوير قدرات الشّعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه ومساعدته في التّطوير التدريجي لمؤسّساته الحرّة، وبالخصوص تمسّكا بأولوية مصالح الأهالي في كلّ العلاقات بين فرنسا والجزائر، يراد اليوم ودون استشارته فرض قانون على

---

[2] "مشروع موني" (1946-1950) أول خطة خماسية من هندسة الفرنسي جان مونيه، لإعادة إعمار وتحديث الاقتصاد الفرنسي، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بضرورة سيطرتها على مناطق إنتاج الفحم والصّلب الألمانية في الرور وسارla Ruhr et de la Sarre واستخدامها لتتمكن فرنسا من بلوغ نسبة 150 ٪ من الإنتاج الصناعي. تبناه شارل ديغول بداية 1946. كان من الممكن أن تجعل هذه الخطة من الممكن تقييد القدرة الصّناعية لألمانيا بشكل دائم، وزيادة القوة الاقتصادية لفرنسا بشكل كبير ."

الجزائريين، لا يهدف سوى إلى تكريس عبوديته واستغلاله الاقتصادي والقضاء على ثقافته والمسح التدريجي لشخصيته.

الشعب الجزائري لا يمكنه أن يقبل بهذا، ويطالب ويفرض أن تحترم فرنسا المواثيق التي صادقت عليها، وأن لا يكون ميثاق الأمم المتّحدة كلاما فارغا.

من واجب فرنسا أن تترك الديمقراطية تسود وتطبّق في الجزائر، والجزائر لها الحق في أن تقرّر مصيرها بنفسها، هذا الحق انتزعته في ميدان المعركة، وهي تطالب به اليوم.

ولهذه الأسباب، فهي تقف، ضدّ أيّ قانون يفرض عليها. الشّعب الجزائري يعتبر أن له الحق والواجب في تقرير مصيره بنفسه، واختياره بنفسه المؤسسات السياسية التي تحكمه.

فعلا، إنّ الاعتراف لأيّ حكومة، حتىّ ولو كانت الحكومة الفرنسيّة، بحق تحديد قانون للجزائر هو الاعتراف صراحة بالأمر الواقع، الذي خلقه الاستعمار في الجزائر. يعني ضد القانون وحق الناس والمصالح المقدسة للشعب الجزائري، ويكون بهذا خضوعا واضحا، ونكون قد أطحنا بأنفسنا وإرادتنا بالسّيادة الوطنية لشعبينا، وهذا لا يمكن أن يكون.

الشّعب الجزائري كلّفنا نحن المنتخبين الوطنيين وانتخبنا لنعلن للشّعب الفرنسي والعالم كلّه أن الجزائر لا تعترف بالوضع الذي خلقه الاحتلال عام1830 ، وأنّ الجزائر ليست فرنسية، وأنها لم تكن يوما فرنسية، ولا تعترف لفرنسا أن تضع لها

قانونا مهما. إضافة إلى هذا، فإنّ الشّعب الجزائري لا يقبل أيّ حل ما لم يضمن بالدّرجة الأولى وبصفة مطلقة العودة إلى السّيادة الوطنية. ولهذه الأسباب، نطالب بجمعية وطنية تأسيسية جزائرية سيّدة مُنتخبة بالاقتراع العام، دون تمييز عرقي أو ديني، إنّه الحل الوحيد الذي يضمن العودة إلى السّيادة الوطنية، لشعبنا، ويشكّل الحل العادل والدّيمقراطي للمشكل الجزائري.

ترجمة أوبترون منتصر-مع تعديل طفيف- الخبر الاسبوعي العدد 572 من 10 الى 16 فبراير 2010.

من هو الدكتور محمد لمين دباغين؟[3]

-الدكتور محمد لمين دباغين من مواليد حسين داي في 24 جانفي 1917، من عائلة عريقة جاءت إلى العاصمة من ضواحي شرشال، بدت عليه ملامح النبوغ وعرف بذكاءه منذ صغره، حيث أنتقل من السّنة التاسعة إلى الثانية ثانوي مباشرة لنتائجه الممتازة. كان يجيد اللغتين، بعد دراسته الثانوية تحصل على منحة دراسية بكلية الطّب حيث تخرج بشهادة الدكتوراه في الطب من كلية الجزائر جامعة الجزائر سنة 1941 . يعتبر من أبرز مؤسّسي جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا (l'Association des Étudiants Musulmans Nord-Africains (AEMNA)، الذين كان لهم دور فعال في تشكيل الحركة الوطنية ومنها الثورة التحريرية، كما انخرط سنة 1939

[3] البطاقة التعريفية للمجاهد من موقع جامعة سطيف محمد لمين دباغين
http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=384:2014-11-30-09-30-47&catid=14&lang=ar&Itemid=102

في حزب الشّعب (Parti du Peuple Algérien (PPA). تأثر بالفكر الوطني بقراءاته اليومية لما ينشر بجريدة الأمّة، الصادرة عن حزب الشّعب، الذي انخرط فيه سنة 1939 ، وأصبح من المناضلين النّاشطين في أوقات عصيبة، بعد سجن عديد المناضليين من بينهم مصالي الحاج، وظهور جيل جديد من المناضلين الوطنيين، يختلف عن جيل الوطنيين الرّواد في كونه متحصل على مستوى علمي متميز.

-لمين دباغين هو أحد هؤلاء المناضلين الرّاديكاليين المثقفين، وصفه المؤرخ محفوظ قداش بُمنَظِر حزب الشعب، فكان بذلك نموذجا لعودة الفئات المثقفة والبرجوازية الوطنية للفضاء الثوري والنضالي، بعد سنوات من التيه في محاولات الاندماج في المنظومة الكولونيالية.

-بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وحل حزب الشعب وفي غياب مصالي الحاج الموجود في السجن، تم تعيين الدكتور دباغين على رأس الحزب، وقد ساهم إلى حد كبير في المحافظة على خلايا هذا التنظيم، كما ساهمت أفكاره في تقديم تصور سياسي جديد للمرحلة الثورية، منها دوره في بلورة وثيقة البيان الجزائري، الذي قدمه فرحات عباس بعد نزول الحلفاء عام 1942، وتأطيره للشباب الثوري المتحمس للعمل المسلح، بداية من 1944، حيث تأسّست منظمة الشّبيبة الجزائرية الثّورية ولجنة شباب بلكور. وكان على عاتق كل من لمين دباغين ومحمد بلوزداد وطالب محمد، مهمة إصدار أمر الشّروع في العمل المسلّح في الليلة من 23إلى 24 ماي 1945، إلاّ أنّ المجازر الّتي ارتكبتها فرنسا في 08 ماي 1945 حالت دون ذلك،

-بعد الحرب ساهم الدكتور دباغين في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، رفقة عبدالله فيلالي بعد اتصالاته بالحبيب بورقيبة من تونس، والمهدي بن بركة من المغرب، إيمانا منه بأنّ الثّورة لن تنجح ما لم يكن لها سند خارجي.

-انتخب دباغين في نوفمبر 1946، نائبا في المجلس الوطني بباريس ضمن قائمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن عمالة قسنطينة، رفقة مسعود بوقادوم. وقد أثارت تدخلاته في جلسات البرلمان حفيظة النّواب الفرنسيين، حيث كانت كلمته في 20 أوت 1947 مرافعة تاريخيّة من أجل الجزائر وشعبها ضدّ النّظام الكولونيالي : "إنّ وجود فرنسا في الجزائر كوجود الألمان في باريس، لقد أعناكم على تحرير فرنسا من الألمان فأعينونا على تحرير الجزائر من فرنسا... إنّ الجزائر أمّة وكانت سيّدة وفقدت سيادتها فقط باعتداء سنة 1830". مما أثار حفيظة رئيس البرلمان الذي حاول مقاطعته عدّة مرّات لكنّه لم يتمكّن من ذلك.

-انعقد مؤتمر الحزب في فيفري 1947 وكان جليّا الانقسام بين دُعاة الممارسة الانتخابية (الشّرعيين) وبين لمين دباغين وغيره من الشّباب الثّوريين المؤمنين بالعمل المسلّح (الرّاديكاليين في تصوّر البعض)، الذين ضغطوا لتأسيس المنظمة الخاصّة، حيث لعب "دباغين" دورا في جلب الدّعم المادي والعسكري، خاصّة بعد لقائه مع أمين عام جامعة الدّول العربية "عزام باشا" في أكتوبر 1948. في إحدى دورات اللّجنة المركزيّة سنة 1949، طرح سؤالا جريئا حين قال :"هل نحن نعمل للثّورة أم لمجرد التّوعية الوطنية؟، وإذا كان الحزب يعمل للتّوعية فإنّ نتائج الانتخابات تبيّن أنّه

حقّق هدفه، إذ أصبح الشّعب كلّه وطنيا، وما علينا إلاّ أن نُهَيِّئ أنفسنا ويُودِّع كلّ منّا صاحبه، أمّا إذا كانت التّوعية الوطنيّة مجرد مرحلة للعمل الجدّي وهو الثّورة، فإنّ الطريق الذي نسلكه الآن لا يقودنا إلاّ إلى الهدف المنشود، وإذا كنّا حريصين على الثّورة فيجب علينا أن نعيد النّظر في خطّة العمل، وفي المسؤولين على حدٍّ سواء، لنفسح المجال لرجال تربّوا وتدربّوا على العمل الثّوري".

-لما قامت الثّورة إتّفق القادة السِتّ الّذين فجّروها، على الاتصال بالدكتور دباغين ليعرضوا عليه فكرة قيادة الثّورة، لكنّه رفض المقترح قائلا:"لقد تحملتم مسؤولياتكم أمّا أنا الذي اتصلتم به في اللّحظة الأخيرة فليس بإمكانه أن يبدي أيّ التزام ... سأرى لاحقا" لكنّه في الواقع أبقى على احتمال التحاقه بالثورة واردا، وهو ما حدث في ديسمبر 1955 حيث عين على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة ووجد صعوبات كبيرة في ممارسة مهامه في ظل معارضة محمد خيضر وأحمد بن بلة، والحقيقة أن الدكتور دباغين ورغم أنّه كان عضوا في المجلس الوطني للثّورة ولجنة التّنسيق والتّنفيذ تَرفَّع خلال هذه المرحلة عن صراع الزّعامة، ولم يساند أيّ طرف على حساب الآخر وفضّل الحياد، وبحكم منصبه كعضو في لجنة التّنسيق والتّنفيذ واضطلاعه بالعلاقات الخارجية لجبهة التّحرير، أدى دورا مهما في توسيع دائرة التعريف بالثّورة في المحافل الدّولية، هذه الحنكة الدبلوماسية هي الّتي جعلته يشغل وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة 1958، إلاّ أنّه استقال يوم 15 مارس 1959. و قد برر ذلك من خلال مراسلاته في شهري أكتوبر و نوفمبر من نفس السّنة.

-لم يحتفظ الدكتور دباغين بأيّ منصب سياسي وفضّل بعد الاستقلال الانسحاب من الحياة السّياسية مكتفياً بالعمل في عيادته بمدينة العَلمَة، وظلّ كذلك إلى أن تُوفي يوم 21جانفي 2003.

-قال فيه آيت أحمد : "كان الرّجل مثقفا كبيرا ذا دقّة كبيرة في التحاليل وكان له تأثير فكري حقيقي وأكيد، وفضلا عن ذلك لم يكن يمثل الحرس القديم وبالنّسبة لنا أيضا لم يكن رجل فكر فقط بل رجل فعل أيضا".

-وصفه المؤرّخ يحي بوعزيز بأنّه :" أحد المناضلين الكبار الذي شاءت الظروف أن تفرض عليه نوعا من الحصار والتعتيم، وشاء سلوكه هو أن يطبق عليه الصمت القاتم، إنه الحكيم دباغين الذي كان يمثل الرجل الثاني في حزب الشعب وحركة الانتصار بعد الزعيم مصالي خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات، إنّه رجل مُنظِّر وصاحب مواقف، له خبرة كبيرة في النضال يتسم بالهدوء ويفضل العمل بصمت وفي مجموعات ضيقة محدودة العدد ويبتعد عن الغوغائية ويميل إلى الدقة في اقتراحاته وتخطيطاته"...

يتم قراءة النص جيدا مع التركيز على تفكيك أفكاره باستشفاف معالم وضعية الجزائر بعد أكثر من قرن من الاستعمار، في جانبها السّياسي من حريات، التربوي، الثقافي، الاجتماعي، ...